

40 عامًا من السلام بين مصر و"إسرائيل".. هذا هو الحصاد

كتبه فريق التحرير | 27 مارس، 2019



قديمًا قالوا إن الصراع مع إسرائيل صراع نفسي لا أكثر، ولا بد من إسقاط جدار العداوة النفسية مع الآخر، تلك المقولات التي ثبت مع مرور الزمن زيفها، إذ كان يراد بها تسهيل عملية الاختراق المنظم للعقل المصري، حتى يبتلع الجريمة ويمررها، وهو ما جرى منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

وإن كان غير مقصود إلا أن تزامن توقيع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على وثيقة الاعتراف بالجوآن كجزء من السيادة الصهيونية مع ذكرى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (26 مارس 1979) له من الدلالات ما تعيد ألم الجرح الغائر الذي لم يندمل بعد حتى يومنا هذا.

أربعون عاما مضت على الاتفاقية التي مثلت المرحلة المتممة لـ "إطار السلام في الشرق الأوسط" الصادر عن مفاوضات كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978، تلك المعاهدة التي أعادت تشكيل خارطة المنطقة العربية بصورة جذرية، وأعطت الشرعية السياسية للكيان المقتصب، وفتحت أمامه الباب نحو تدشين كيان معترف به عبر بوابة التطبيع.

وبينما يستقبل المصريون العقد الخامس منذ توقيع الاتفاقية، العديد من التساؤلات فرضت نفسها باحثًا عن إجابة، فماذا حصدت مصر من وراء تلك المعاهدة؟ وما تداعياتها على المنطقة بأسرها؟ ورغم الجهود المبذولة من السلطات المصرية لدفع قطار التطبيع ودفعه إلى العديد من المحطات الأخرى.. كيف ينظر المصريون للعدو الصهيوني الذي وصف الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

محطات في تاريخ اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية

مرت العلاقات بين مصر ودولة الاحتلال بالعديد من المراحل منذ توقيع المعاهدة التي مثلت حالة من الجدل ليس داخل الشارع المصري فحسب بل العربي والدولي أيضًا، وهو ما انعكس بعد ذلك على مكانة مصر ودورها الإقليمي، فالمعاهدة الموقعة احتوت على 9 بنود وملحق عسكري، وملحق آخر يشرح طبيعة العلاقة بين الطرفين.

المادة الأولى من المعاهدة تضمنت أبرز محاورها وشملت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، كما تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

علاوة على ذلك فقد أشارت إلى أنه عند إتمام الانسحاب المرحلي للنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة 3)، غير أن الكشف عن بنود الاتفاقية أثار حفيظة العرب وقتها وهو ما أحدث حالة أشبه بالانقلاب في علاقات مصر بمحيطها العربي.

فبعد أقل من 8 أشهر على توقيع المعاهدة وبالتحديد في الثاني من نوفمبر من نفس العام أصدرت جامعة الدول العربية قرارا بتعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة إلى تونس وتولي السياسي التونسي الشاذلي القليبي منصب الأمين العام، وفي أكتوبر 1981 أغتيل الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في حادثة عرفت إعلاميا بـ “حادثة المنصة”، خلال احتفالات حرب أكتوبر، احتجاجا على عقد المعاهدة مع الكيان الصهيوني.

وفي الخامس والعشرين من أبريل 1982 انسحب آخر جندي إسرائيلي من شبه جزيرة سيناء، وهو اليوم الذي يحتفل به المصريون كعيد لتحرير سيناء، لتسترد الدولة المصرية آخر بقعة محتلة في سيناء في 19 مارس 1989 عقب قرار حكم هيئة التحكيم الدولية في 27 أيلول/سبتمبر 1988 بأحقية مصر في ممارسة السيادة على كامل ترابها.

يأتي على رأس الحصاد الذي جنته القاهرة من وراء معاهدة السلام التي وقعتها مع الجانب الصهيوني تراجع دورها عربياً بعدما كان لها الريادة الإقليمية والدولية في كثير من الأحيان

وبعد هدوء العاصفة، وعودة مصر للحضن العربي مجدداً بعد عشر سنوات من تعليق عضويتها، أخذت العلاقات بين القاهرة وتل أبيب منحاً آخر، ففي الرابع عشر من ديسمبر 2004 وقع البلدان اتفاقية الكويز التجارية، والتي تسمح للشركات المصرية التي تستخدم مدخلات إسرائيلية بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة مع إعفاء الجمارك.

ورغم حالة الاحتقان التي شهدتها الشارع المصري جزأً تلك الاتفاقية إلا أن هذا لم يمنع الحكومة المصرية وقتها من توقيع اتفاقية أخرى في يونيو 2005 تقضي بتصدير 1.7 مليار متر مكعب من الغاز المصري إلى إسرائيل سنوياً، لمدة 20 عاماً، وهو الاتفاق الذي استفادت منه دولة الاحتلال أياً استفادة وذلك قبل أن تصبح هي ذاتها المصدر للغاز لمصر في واقعة أثارت حالة من الاستنكار والسخرية في آن واحد.

ومع قدوم الرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، باتت العلاقات بين البلدين أكثر حميمية ودفعاً، وهو ما عبرت عنه الصحف العبرية التي وصفت الرئيس المصري بأنه الأفضل بالنسبة لها مقارنة بغيره من الرؤساء السابقين، كما شهدت العلاقات بين البلدين خلال ولايته الأولى ما لم تشهده طيلة الأعوام الأربعين الماضية..



الرئيس المصري الراحل أنور السادات خلال زيارته للقدس

ما الحصاد؟

وبعد هذا التاريخ الطويل من العلاقات المتبادلة بين الجانب المصري ونظيره المحتل، لا ينكر أحد أن القاهرة قد حققت عدة مكاسب من وراء تلك المعاهدة على رأسها استرداد أراضيها بشكل كامل، وتحرير آخر حبة من تراب سيناء من يد الاحتلال بعد سنوات قضائها المصريون في المحاكم الدولية.. ليبقى السؤال: ماهو المقابل الذي دفعته نظير هذا المكسب؟

40 عامًا على توقيع اتفاقية السلام التاريخية بين إسرائيل ومصر من الفوائد المتأتية من اتفاقية السلام: في المجال الزراعي هناك تعاون مثمر في اثناء المعلومات والتقنيات الحديثة ما أفضى إلى إنشاء مزارع متقدمة في [#مصر](#) في حين قَدِم مصريون للمشاركة في دورات تكميلية في [#إسرائيل](#) pic.twitter.com/4ht9qHHiIJ

— السفارة الاسرائيلية (@March 24, 2019) IsraelinEgypt

أولاً: سيادة منقوصة على سيناء

رغم تحرير مصر لسيناء من قبضة العدو الصهيوني إلا أن سيادتها على تلك المنطقة سيادة منقوصة، إذ ينص الملحق الأول من الاتفاقية على عدد من القيود التي تكبل حجم وتوزيع القوات المصرية في سيناء، وهي العضلة التي تدفع مصر ثمنها حتى الآن في مواجهة الجماعات المسلحة هنالك.

الاتفاقية كرست خطين حدوديين دوليين بين مصر وإسرائيل لأول مرة، الأول يمثل الحدود السياسية الدولية المعروفة، وهو الخط الواصل بين مدينتي رفح وطابا؛ أما الثاني فهو الواقع على بعد 58 كلم شرق قناة السويس، والمسمى بالخط "أ". وهو ما جعل سيناء تقسم أمنياً إلى ثلاث شرائح طولية من الغرب إلى الشرق تسمى بالمناطق "أ"، "ب"، "ج".

علاوة على ذلك فإنه وفق نصوص المعاهدة غير مسموح للجيش المصري نشر أي قوات في المنطقة "ج"، باستثناء عدد قليل من أفراد الشرطة وحرس الحدود خفيفي التسليح، كما تمنع القوات المسلحة من إنشاء أي مطارات أو موانئ في كامل مناطق سيناء، وهو ما يعرقل الكثير من الجهود الأمنية في تلك المنطقة الاستراتيجية.



علقت عضوية مصر في الجامعة العربية 10 سنوات بسبب الاتفاقية

ثانيًا: تراجع الدور المصري عربيًا

يأتي على رأس الحصاد الذي جنته القاهرة من وراء معاهدة السلام التي وقعتها مع الجانب الصهيوني تراجع دورها عربيًا بعدما كان لها الريادة الإقليمية والدولية في كثير من الأحيان، وهو ما تكشفه وضعية مصر على خارطة الملفات الحساسة التي تشهدها المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

فبعيدًا عن القضية الفلسطينية والتي ظلت لسنوات بعيدة عن قائمة أولويات اهتمامات الجانب المصري اللهم إلا في الآونة الأخيرة سواء كان ذلك بسبب منح الملف للمخابرات العامة بدلا من النظام السياسي أو نتيجة ضغوط ممارسة على الأخير للإسراع في إتمام ما يسمى بـ “صفقة القرن” بدعم مصري سعودي إماراتي، فإن الحضور المصري في القضايا الأخرى تراجع وبقوة.

والناظر إلى خارطة القوى الفاعلة في ملفات اليمن وسوريا وليبيا يجد أنها شبه خاوية من الدور المصري تماما، لتسحب بعض العواصم الأخرى البساط من تحت أقدام القاهرة، وهو في كثير من تفسيراته يعود إلى فقدان مصر قدراتها وإمكاناتها على نصره القضايا العربية في كثير من المحافل.

المردود الاقتصادي كان لصالح إسرائيل وليس لصالح مصر، خاصة وأن نظام مبارك، استجاب طواعية لخطط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، في ربط التنمية المصرية وتحديث الزراعة والصناعة، بالجانب الإسرائيلي

الأمر لم يكتف عند هذا الحد فقط، بل إن الصورة الذهنية التي أخذها الشارع العربي عن مصر ودورها الإقليمي المحوري تعرضت للتشويه في أعقاب معاهدة السلام الموقعة، الأمر تعزز بصورة أكثر سوءًا خلال السنوات الأخيرة، والتي بات فيها حق التظاهر لنصرة القضايا العربية، وهو أدنى وسائل الدعم، جريمة لا تغتفر.

ثالثًا: تدمير صحة المصريين

جانب آخر من حصاد السلام يطل برأسه، لكنه هذه المرة يتعلق بصحة وحياة المصريين أنفسهم، فدولة الاحتلال أيقنت تماما منذ توقيع الاتفاقية أنها لن تخوض حربا ضد مصر مرة أخرى، ومن ثم كان البحث عن وسائل مواجهة أخرى بديلة هو الحل، حروب من نوع آخر، حروب تفتك بالمصريين دون أسلحة محرمة ولا مسائل قانونية.

خبراء أشاروا إلى أن الشعب المصري جنى الحصاد المر من اتفاقية السلام، ودفع ضريبةها من مأكله ومشربه، وتدمير البنية المجتمعية بنشر المخدرات بكافة أشكالها، بالإضافة لتحويل مناطق مصرية كاملة، كمحميات طبيعية للإسرائيليين في طابا وشرم الشيخ ودهب، لفرض التطبيع بالقوة الاقتصادية على المصريين

الأخبار: تنشر أسرار ٧ ساعات من التحقيق مع يوسف والي تنتهي بحبسه ١٥ يوما

وزير الزراعة سمح بإدخال مبيدات مسرطنة ومنتهاية الصلاحية

الوزير اتهم أضر عمدا بالمال العام بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه.. واستدعاء عاطف عبيد للتحقيق في واقعة محمية البياضية

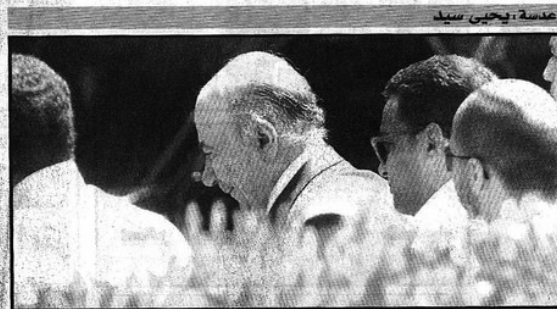
تسجل المبيدات بناءً على ما يرد من تقارير متابعة تسجيل المبيدات الصادرة عن وكالة حماية البيئة الأمريكية. كما واجه الحق بقراره رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٠٠٢ والذي يقضي بالغاء شروط التجريب عند تسجيل المبيدات بنظام المثل. وسجل المبيدات ابريس عن التصاريح والتلاعب في القرارات الوزارية والتي بمقتضاها سمح بإدخال كميات كبيرة من المبيدات المنتهية الصلاحية والفاة، الحظر المفروض على المبيدات المسرطنة. وإنكر أيضا والتي جُمع ما جاء بالتحريات في هذا الشأن ولكنه اعترف باصدار هذه القرارات وظل تلك أنه كان يقصد الصالح العام فقط

٧ ساعات تحقيق

وخلال فترة التحقيق ومنذ وصول والي لم يترك غرفة التحقيق سوى مرة واحدة بعد انتهاء استجوابه وخروجه إلى غرفة الانتظار حتى صدور قرار حبسه ١٥ يوما على لمة التحقيق. وخلال هذه الفترة والتي استغرقت ٧ ساعات طلب والي مرتين أن يمسك الظهور والعصر فسمح له المحقق وأدى الصلابة وهو جالس على كرسي كما خرج المحقق للصلاة كما طلب والي أثناء التحقيق فرباوب من الشاي وفتحنا قهوة وسمح له الحق وعقب انتهاء التحقيق طلب زجاجة مياه معدنية. وخلال فترة التحقيق ظل والي يمشي لفترات طويلة حتى أثناء اجابته على أسئلة المحقق وكان ينظر إلى محاميته من حين إلى آخر ولم يطلب والي الإطلاع على أي شيء سواء بالإعلام القديمة ضده أو القرارات التي أصدرها وواجه بها المحقق وظل طوال الوقت يحاول نفي الاتهامات والفاها على مؤسسه أو رئيس الوزراء الأسبق د. عاطف عبيد.

قرار الحبس

وعقب انتهاء التحقيق خرج والي وانتظر داخل غرفة الانتظار وظل محاميه التدخل إليه وظل معه حتى تم ترحيله إلى السجن. وفور انتهاء المستشار أحمد ابريس من الإطلاع على محضر التحقيق أصدر قرار الحبس وتم انتظار وزارة الداخلية وفي أقل من عشر دقائق حضرت قوة من قسم السيدات رئيس وقوة أخرى من مباحث الاموال العام وثلاثة من الأمن المركزي ومعها سيارتان بوكس وصعد بعض الضباط بينهم اللواء د. عبدالهادي إلى جسر مكتب التحقيق وتمسكوا بقرار الحبس ودخلوا على الوزير المتهم الذي قابلهم باستمارة ومن رآه وقام على الفور من مقدمه توجه ناحية الشاي وقبل أن يركب المصعد طلب من مناصريه الاتصال بمقاييه المتواجدين أمام الوزارة لأخبار بعض لوازمه في



يوسف والي أثناء دخوله وزارة العدل للتحقيق معه في قضية المبيدات المسرطنة

عليها خلاف بين رئاسة مجلس مدينة الأقصر وشركة التمساح الملوكه لحسين سالم الذي تقدم بمذكرة لعاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق لحل هذا الخلاف حيث قام بإنشاء استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه داخل المحمية الخلاف. وقام والي بتشكيل لجنة من إدارة اللجنة العليا لتأمين الأراضي طبقا لسياسة الخصخصة وقدرت اللجنة سعر متر الأرض المباني بألف جنيه والغدان الزراعي بـ ١٠ ألف جنيه. ولكن مجلس مدينة الأقصر قد شكل لجنة وحدد سعر المساحة الكلية للأرض بـ ٢٠٨ ملايين جنيه وأرسل رئيس مدينة الأقصر خطابا لجلس الوزراء أكد فيه أن قطعة الأرض صدر لها قرار باعتبارها محمية طبيعية ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو نقل ملكيتها. فقام المستشار أحمد عبدالفتاح مستشار وزير الزراعة بعمل مذكرة أن السعر الحقيقي لقطعة الأرض هو ما وصلت إليه اللجنة العليا لتأمين الأراضي وقدر سعر الأرض بـ ١٠ ملايين جنيه وهو الحل الوحيد لحل الخلاف مع شركة التمساح الملوكه لحسين سالم. ووافق عبيد على مذكرة مستشار وزير الزراعة وفوض والي بالتعاقد مع حسين سالم بهذا السعر ١٠ ملايين جنيه

تقرير يكتبه خالد ميري - محمد سعد



المستشار عبد العزيز الجندى - المستشار أحمد ادريس

مباشرة حيث بدأ التحقيق معه على الفور وخلال الساعات السبع كان والي متمسكا لم يبد عليه الاضطراب ووجب على سلطة القضاء تسجيل المبيدات المسرطنة

تنشر الأخبار أسرار ٧ ساعات من التحقيقات المتواصلة مع د. يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي الأسبق والتي انتهت بقرار المستشار أحمد ابريس رئيس هيئة قضايا التحقيق المكنب من وزير العدل المستشار عبدالعزيز الجندى للتحقيق في فساد وزارة الزراعة والاستصلاح. على الأراضي الخوة بجس د. يوسف والي ١٥ يوما على لمة التحقيق التي تجري معه في اول وقتها القسالت التي تشبه إلى قوتها فيها خلال فترة توليه وزارة الزراعة وجه المستشار أحمد ابريس لوالى تهما عجيبة هي اضرار الحمدي بالمال العام بما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه وتسهيل الاستيلاء على محمية طبيعية مساحتها ٣٦ فدانا بمركز البياضية محافظة الأقصر وتوزيع رجل الاموال حسين سالم والهارب إلى اسبانيا ٢٠٠ مليون جنيه منتقلة في غارق السعر الذي باع به والي المحمية لحسين سالم

وفي قضية المبيدات المسرطنة قرر المستشار ابريس استدعاء كل من الكاتب الصحفي مصطفى بكري وحسن خالد عميد معهد الأروام السابق والمهندس أحمد الليثي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الأسبق لسماع شهادتهم حول ما جاء بالتحقيقات مع والي

وامر المستشار أحمد ابريس بتشكيل لجنة من اساتذة كلية الزراعة يكون مهمتها الإطلاع على المستندات وعما اذا كان قد تم الموافقة على تسجيل واستيراد أو ترخيص بالاستخدام سواء كان تصنيع أو استعمال مبيدات للآفات الزراعية من عدمه من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠١١ وبين أنواع المبيدات التي تم التصريح بتسجيلها واستيرادها واستخدامها رغم تحريم الهيئات الدولية والمعاهدات الدولية لها وتكمية كل مبيد ونوعه هذا الاستخدام أثناء استمرار اصابته بالانتحاص القوي أو صحة الاستعداد. وكذلك يدخل في اختصاصات عمل اللجنة دراسة ما اذا كانت المواد الفعالة محمية بوليا لاسباب للاس علمي المادة الفعالة للبيد على أن تحدد اللجنة قيمة الأضرار التي اصابته المال العام أو الاقتصاد القومي أو صحة الانسان أو البيئة مع تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك ومنذ ومسؤلية ذلك من خلال الاسترشاد بالقرارات الوزارية ابتداء من القرار رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٦٦ حتى القرار رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٧ والجدول الملحق بها.

وصرح مستشار التحقيق للجنة في سبيل اداء مهمتها الانتقال إلى أي جهة حكومية أو غير حكومية للإطلاع على ما لديها من مستندات متعلقة بمهمتها ولها أن تسأل من ترغب في سؤاله بدون خلف البين

عضو مجلس الشعب المصري السابق عزب مصطفى أشار إلى أن أخطر ما واجه المصريين نتيجة اتفاقية السلام التي وصفها بـ " المشؤومة"، هو تدمير صحتهم باستيراد المبيدات السرطنة، التي دمرت الزراعة في مصر، تحت حماية كاملة من نظام حسني مبارك الأسبق.

مصطفى في حديثه لـ "عربي21" أشار إلى أنهم كنواب فجرؤا قضية المبيدات السرطنة خلال وجودهم بمجلس الشعب في الفترة من 2000 وحتى 2005، ووجهوا استجوابات عديدة ضد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن العام للحزب الوطني وقتها يوسف والي، ولكن الأوامر جاءت من رئاسة الجمهورية بعدم فتح هذا الموضوع، واعتبار يوسف والي خط أحمر، ولا يمكن لأحد الاقتراب منه، أما صحة المصريين وغذاؤهم فلم يكونوا ضمن قائمة أولويات نظام مبارك..

كان التطبيع بين البلدين قبل 2004 قاصرا على ملفي السياحة والزراعة، وقد حققت فيهما إسرائيل نجاحات سياسية واقتصادية وأمنية ومخابراتية كبيرة، بينما كانت مصر تقوم بدور المستقبل ليس أكثر. حسبما أشار الخبير الاقتصادي كامل المتناوي، إلا أنه بعد ذلك أخذ موضوع التطبيع مسارا مغايرا بعد توقيع اتفاقية الكويز بين مصر واسرائيل وأمريكا.

المتناوي نوّه إلى أن "المردود الاقتصادي كان لصالح إسرائيل وليس لصالح مصر، خاصة وأن نظام مبارك، استجاب طواعية لخطط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية، في ربط التنمية المصرية وتحديث الزراعة والصناعة، بالجانب الإسرائيلي، وهو ما كشفته البعثات الزراعية التي أرسلها يوسف والي لإسرائيل من أجل نقل الخبرة الاسرائيلية في زراعة الصحراء لمصر، والتي بلغت أكثر من 12 ألف بعثة ضمنت ما لا يقل عن 20 ألف مهندس زراعي خلال عهد والي".

وفي الجمل، و رغم الحصاد المر الذي جنته مصر جرّاء السلام مع الكيان الصهيوني طيلة الأعوام الأربعين الماضية، إلا أن الشعب المصري ظل عصيًا على جهود التطبيع الحثيثة رغم الإغراءات المقدمة من الجانبين، ليثبت الشعب العربي أيا كانت هويته أنه الحلقة الأضعف في معادلة طمس الهوية.

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/27134](https://www.noonpost.com/27134)